■ تقارير علمية ■

مصر وتحديات القرن القادم

عرض: آن تيسير نصير*

تقديم

نظم مركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية المؤتمر القومى الأول وذلك من منطلق الاهتمام بالعقد القادم واستعدادا لدخول مصر به لتحقيق طموحاتها وأهدافها المستقبلية واستكمالا لمسيرة التنمية والتقدم ودفع حركة التطور الاجتماعى و البيئى. وقد عقد المؤتمر فى الفترة من ١٠ : ١٢ مايو ١٩٩٩ تحت عنوان " مصر وتحديات القرن القادم " وركز على المحاور الهامة وثيقة الصلة بمجموعة من التحديات المرتبطة بمستقبل الاقتصاد القومى وقدرته التنافسية .ومن هنا كان للمؤتمر أهداف أساسية هى كالتالى:-

١- القدرة على التفاعل مع النظام الاقتصادى الجديد فى ظل منظمة التجارة العالمية WTO والتى تهدف إلى ادارة النظام التجارى الدولى فى ظل حرية انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج بين الدول بعضها البعض .

٢- القدرة على التعامل مع تطورات العصر الحديث وما تمخض عنها من بروز التكتلات الاقتصادية الإقليمية ، الأمر الذى يستند إلى ضرورة دراسة تحليل العائد والتكلفة للدخول فى ترتيبات مع تلك التكتلات.

٣- بحث الدور الفعال الذى يجب أن تلعبه الإدارة السياسية فى الدولة ، من خلال التعامل مع

* أ.آن تيسير نصير - باحث بمركز الاساليب التخطيطية - معهد التخطيط القومى.

الآليات الحديثة والمستخدمة للنظام السياسى العالمى الجديد وبشكل يبرز دور مصر الريادى القائد لعملية السلام فى منطقة الشرق الأوسط ذات التنازعات المتباينة والمتداخلة.

٤- الدعم والإسهام المستمر فى تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية الشاملة وتحقيق الأمن القومى مع الإسهام في وضع سياسة وطنية للعلم و التكنولوجيا، فى ضوء رؤية مستقبلية محددة المعالم، مع العمل على تفعيل الاتصال بين الأنشطة البحثية فى الجامعات والمراكز البحثية من ناحية وبين القطاعات الإنتاجية و الخدمية على المستوى القومى من الناحية الأخرى.

٥- تفعيل وتعميق الوعى العلمى والتربوى ونشر المعرفة العلمية المتعمقة مع دعم وزيادة العائد الناجم من التعاون والتنسيق العلمى والتكنولوجى باعتبار أن التعليم هو سلاحنا لمواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين .

٦- التركيز على الإيجابيات في الجوانب السلوكية للإنسان المصرى ومحاولة التخلص من السلبيات ودعم آفاق القيم المتميزة حتى يكون هناك أنماط فاعلة وقادرة على إنجاز الأهداف المرجوة.

٧- تطور الفكر الإدارى المصرى والممارسات الادخارية لكى يواكب التغيرات المتلاحقة في المجالات التكنولوجية والاتصال.

وبناءً على الأهداف السابقة قسم المؤتمر إلى خمسة أجزاء رئيسية وعرضها كالتالى :-

القسم الأول : بحوث فى المجال الاقتصادى.

القسم الثانى : بحوث فى المجال الزراعى.

القسم الثالث : بحوث فى البيئة .

القسم الرابع : بحوث عن الفنون.

وأخيراً القسم الخامس: بحوث فى العلوم الطبيعية.

وفى استعراض لورقة الافتتاحية " **الحقوق الأساسية للدول النامية بين الجات ومنظمة التجارة العالمية** " المقدمة من المفكر الاقتصادى الكبير ا.د. سعيد النجار، وشرح سيادته النظام العالمى الجديد "ومبادئ التجارة بمنظمة التجارة العالمية "وأوضح أن المبادئ الثلاثة هى :

١- عدم التميز بين الدول المختلفة فى التجارة الدولية بحيث يتساوى الجميع فى الدخول إلى الأسواق بعضهم البعض .

٢- تخفيض القيود المفروضة على تدفق السلع والخدمات في التجارة الدولية.

٣- وضع قواعد للسلوك والانضباط فى العلاقات التجارية الدولية وفرض جزاءات على من يخرج على تلك القواعد.

وأوضح أن هذه المبادئ على عكس ما يعتقده البعض من أنها تتعارض مع مصلحة البلاد النامية بل هى تحافظ على مصلحة البلاد النامية فعلى سبيل المثال فقد قننت مبدأ تخفيض القيود على التدفقات الدولية للسلع والخدمات. واقتصرت الدراسة المقدمة من الدكتور النجار على المبادئ الرئيسية والمعالم الأساسية التى تلقى الضوء على حقوق والتزامات البلاد النامية الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية .

وفى استعراض لمبادئ الجات قال د. النجار إن مبادئ الجات هى كالتالى :

أولا : تحرير التجارة هو لا يعنى حرية التجارة

إن مبادئ إلغاء كافة القيود سواء فى صورة ضرائب جمركية أو فى صورة قيود كمية معناه تجريد البلاد النامية من أهم سلاح لضمان التصنيع والتنمية المحلية ,تعتبر فكرة خاطئة حيث إن الجات تفرق بين الضرائب الجمركية والقيود الكمية وغير التعريفية. فبالنسبة إلى القيود الكمية وغير التعريفية فهى محظورة بحكم المادة ١١ من اتفاقية الجات. أما الضرائب الجمركية فليس هناك التزام على الدول الأعضاء- نامية وغير نامية- لإلغائها أو تخفيضها وبعبارة أخرى إن الجات لا تتضمن حكما بالنسبة إلى الضرائب الجمركية شبيها بحكم المادة ١١ بالنسبة إلى القيود الكمية وغير التعريفية. ومعنى ذلك إن البلاد النامية حرة فى فرض ضريبة جمركية على الواردات التى لا تخضع لضريبة ولها أن ترفع الضريبة الجمركية إلى أى مستوى تشاء ولأى غرض تشاء سواء كان ذلك لحماية صناعتها الوطنية أو لتوفير إيراد للخزانة العامة أو لعلاج عجز فى ميزان المدفوعات. هذه قاعدة أساسية من قواعد الجات وهى مازالت سارية بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية حيث إن قرارات الجات مازالت نافذة المفعول. فقد أعطت الجات الحق فى استخدام القيود الكمية كما فى المادة ١١ لحماية ميزان المدفوعات وأعطت للبلاد النامية حق استخدام القيود الكمية لحماية الصناعة الوطنية .

ثانياً : الحق فى الحماية ضد المنافسة غير العادلة " الإغراق "

إن الإغراق لا يتحقق إلا بثلاثة شروط :

١- بيع السلع بأقل من سعرها فى بلد التصدير.

٢- بيع السلع الأجنبية بسعر منخفض يؤدى إلى ضرر ملموس بالصناعات المحلية .

٣- إثبات وجود علاقة سببية بين بيع السلع المستوردة وسعر منخفض عن سعرها فى بلد التصدير وما حدث من أضرار للصناعات المحلية.

وفى حالة ثبوت الشروط الثلاثة وجب على الدولة فرض ضريبة إضافية ضد الإغراق.

وقد تعرض د. النجار إلى حقوق أخرى ومنها الحق في الحماية ضد المنافسة غير العادلة (الدعم غير المشروع) ، الحق فى الحماية ضد المنافسة الضارة (الشرط الوقائى)، الحق فى المساواة فى المعاملة، الحق فى نظام فعال فى تسوية المنازعات.

وختاماً لكلام د.النجار فإنه يرى أن الجات كنظام لا يؤثر سلبياً على النظام الاقتصادى بل يجب تقييم النظام كلياً من ناحية الحقوق والالتزامات ، ويضيف الدكتور أن الجات يفتح الباب أمام الدول النامية لزيادة صادراتها إلى أسواق الدول الصناعية ويفرض على الدول الصناعية قواعد انضباطية ويرغمها النظام على احترام الطريق الصحيح .

وأخيراً : إن الالتزامات المفروضة على الدول النامية لا تعوقها بل للدول النامية الحق فى أن تتخذ الإجراءات التى تراها ضرورية لحمايتها وتقدمها فى مسيرة التنمية .

وفى عرض للقسم الأول" بحوث فى المجال الاقتصادى " قدمت ثمان أوراق بحثية طارقة عددا من الموضوعات فى هذا المجال.

وبدأ القسم الأول بعرض من أ.د. سامى عفيفى (أستاذ الاقتصاد الدولى بجامعة حلوان) باستعراض بحثى عن مرحلتين فى النظرية الكلية للنمو الاقتصادى والتحديات الاقتصادية فى القرن القادم، المرحلة الأولى امتداد مطلع الثمانينات حتى آخر التسعينات ، المرحلة الثانية من بداية القرن العشرين، حتى عام ٢٠٢٥ ، فى المرحلة الأولى أوضح أ.د. سامى أن المجتمع المصرى يواجه العديد من التحديات منها الزيادة المطردة فى النمو السكانى، واتساع الفجوة الغذائية، وزيادة كل من

مشكلة البطالة و التلوث البيئى، والعجز فى الميزان التجارى وتضاف إلى كاهل تلك التحديات متطلبات اعاده الهيكلة لموائمة مراحل التحول الاقتصادى من نظام أوامر إلى نظام السوق ويرى أ.د. سامى أن الحكومة المصرية قد مرت بثلاث مراحل لمواكبة قطار التقدم والحضارة وذلك ابتداء من الثمانينات حتى الآن.

وبدأت المرحلة الأولى باعاده بناء البنية الأساسية التى قد انهارت وتآكلت بعد مرور فترة الحروب. وفى المرحلة الثانية إعادة برنامج الإصلاح الاقتصادى . واستغرق ذلك البرنامج تسع سنوات مقسمة إلى ثلاثة أقسام مدة كل قسم ثلاث سنوات.

القسم الأول يتعامل مع جانب الإصلاح الاقتصادى الكلى لخلق بيئة الماكرو. والقسم الثانى لبناء برنامج طموح لتوسيع قاعدة الملكية وتحويلها من ملكية عامه إلى خاصة وعرفت تلك المراحل بالخصخصة ثم حدث بعد ذلك التزاوج بين الجانب الماكرو والمايكرو للإصلاح الهيكلى وذلك لضخ الاستثمارات الوطنية والأجنبية للاستفادة من البنية الأساسية التى أقامتها والمزايا والإعفاءات التى وفرتها البيئة الماكرو. ثم "مرحلة المشروعات العملاقة" ومع نهاية عام ١٩٩٦ لتنفيذ خطة استراتيجية طويلة المدى تبدأ من ١٩٩٧-٢٠١٧ وتتكون تلك الاستراتيجية من أربع خطط خمسية تأمل الحكومة من خلالها فى زيادة معدل النمو الاقتصادى إلى ثلاثة أمثال معدلات النمو السكانى. ومن أهم أهداف تلك المرحلة:-

١- مرحلة الاختلالات الإقليمية التى تشهدها مراكز التنمية فى شريط الوادى الضيق وبذلك يمكن إيقاف حركة الهجرة من محافظات الجنوب إلى محافظتى القاهرة والإسكندرية إذا ترتب على هذه الهجرة شيوع مشكلة البطالة والضغط على المرافق والبنية الأساسية و ظهور العشوائيات وانتشار العنف والتطرف.

٢- استيعاب الزيادة السكانية المطردة المتركزة فى حيز عمرانى لا يتجاوز ٥٪ من المساحة الكلية لمصر.و هذه الزيادة متوقع لها الارتفاع من ٦٥ مليون نسمة فى عام ١٩٩٧ إلى ٨٠ مليون نسمة فى عام ٢٠١٧ . وبذلك نجد أن المشروعات القومية العملاقة سوف تحمى الأراضي الزراعية من التآكل وتوفر فرص عمل إضافية إلى جانب إقامة قاعدة إنتاجية صناعية سياسية خدمية متنوعة.

٣- النهوض بمعدل النمو الاقتصادي ليصل إلى ثلاثة أمثال معدلات النمو السكاني في الخطة

الخمسية الرابعة ٩٨/٩٧ -٢٠٠١/٢٠٠٢ ويتطلب ذلك النهوض تهيئة المناخ الاستثمارى وبناء نظام اداره حديث قادر على قيادة المسيرة القومية لبناء المشروعات العملاقة.

٤-إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية التى تحوزها الدولة من جودة إنتاجية اقل كفاءة إلى جوده إنتاجية اكثر كفاءة أى إنتاجية أقل تكلفة و أعلى جودة. وبالتالى تعظيم القدرة التنافسية لاقتصادنا القومى فى ظل المتوقع للعلاقات الاقتصادية الدولية مع مشارف القرن الحادى والعشرين.

٥- تعزيز الجهود المبذولة لزيادة فاعليات محاور التنمية الزراعية المصرية الأفقية والرأسية. إن نصيب الفرد من الأراضى الزراعية يتآكل مع مرور الزمن وذلك نتيجة لزيادة السكان وبقاء مساحة الرقعة الزراعية كما هى مما أدى إلى اتساع الفجوة الغذائية والتى تلجئ مصر لسد حاجتها من العالم الخارجى. وبذلك زاد العجز المتفاقم فى صافى الميزان التجاري المصرى و يبلغ عدد المشروعات القومية ٢٢ مشروعا ومن أهمها أربع مشروعات قومية هى:

أولا: المشروع القومى العملاق فى جنوب الوادي والذى يضم عددا آخر من المشروعات القومية:

أ- المشروع القومى فى توشكى وهو مشروع عمرانى زراعى صناعى فى المقام الأول يهدف إلى استغلال فائض مياه النيل و المياه الجوفية الموجودة بالمنطقة. ويمثل هذا المشروع إضافة حضارية للمد العمرانى ومجالا خصبا لتطبيق فنون الزراعة العصرية و أخيرا يزيد من فرص العمل الجديدة لمحافظات جنوب مصر.

ب- المشروع القومي في شرق العوينات وهو مشروع عمرانى زراعى يهدف إلى استغلال المياه الجوفية فى صحراء مصر الغربية ويمهد سبل التعاون الاقتصادى المصرى والليبى.

جـ- المشروع القومى فى درب الأربعين وهو مشروع عمرانى زراعى ليستغل المياه الجوفية فى تلك المرحلة لاستصلاح مساحة ٤ آلف فدان.

د- المشروع القومى فى هضبة أبو طرطور وهو مشروع لاستخراج الفوسفات الوفير بالمنطقة وإقامة البنية الأساسية التى تربط المنطقة بمحافظ قنا وميناء سفاجا عن طريق إنشاء خط سكة حديد مار بهذه المواقع.

ثانيا: المشروع القومى العملاق لإقليم السويس ويشمل هذا المشروع خمسة مشروعات قومية تغطى محافظات السويس الإسماعيلية و بورسعيد و جنوب سيناء و شمال سيناء ويقوم هذا المشروع بإقامة خمسة أقطاب اقتصادية لجذب العمران و التنمية جنوب شرق، ولإيجاد منافذ جديدة للإنتاج وفرص العمل.

ثالثا: المشروع القومى لإنشاء القاهرة الكبرى ويسعى هذا المشروع لاقامة عاصمة جديدة اكثر تنظيما وتحضرا وتعكس وحدة مصر العظيمة ,وتقضى على ظاهرة العشوائيات.

رابعا: المشروع القومى لغرب الدلتا و هو مشروع لم يتبلور بعد ولكن أظهرته الحاجة الماسة لاستحداث الامتداد العمرانى لمحافظات الإسكندرية والبحيرة والغربية والمنوفية.

وعرض د. سامى عفيفى الورقة الثانية بعنوان **"الدور الحكومى خلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠٢٥ فى ظل آليات نظام اقتصاد السوق الحديث"** ، ونرى أن البحث هو إيضاح لما سبق. و قد استهل بحثه بتحليل الدور الحكومى المناسب فى مزاولة النشاط الاقتصادى والاجتماعى والحجم المسموح به للدولة بشكل مباشر وغير مباشر وبذلك أشارت الدراسة للأنظمة الاقتصادية المختلفة للتعرف على طبيعة دور الدولة في النشاط الاقتصادى. وركزت الدراسة على الأنظمة التالية: نظام اقتصاد السوق الحر ، نظام الاقتصاد الآمر أو التخطيط المركزى ، نظام الاقتصاد المختلط ونظام السوق الحديث.

أولا :نظام اقتصاد السوق الحر القائم على المقومات والفلسفات الاقتصادية الليبرالية و التى ركزت على: القوانين الطبيعية و الرشادة الاقتصادية لتصرفات الأفراد فى تحقيق أقصى ربح ممكن وأقصى إشباع للحرية الاقتصادية الفردية.

ولإيضاح الفرق بين الأنظمة المختلفة طرحت الدراسة عدة أسئلة وتركزت الإجابة على تلك الأسئلة حول المنشآت العائلية التى تتعاون معا فى إعداد الكيفية التى تدار بها المنشآت دون عون أو تدخل من الحكومة أو الدولة فى أصل الوحدات الفردية ويعمل نظام اقتصاد السوق الحر عن طريق جهاز الثمن.والحكومة تعمل كحارسة مع مسئوليتها عن :- المرافق والدفاع الخارجى والأمن الداخلى.

ثانيا : نظام الاقتصاد الآمر أو المخطط مركزيا: ويعمل بفلسفة الاقتصادية الجماعية وهى تخفى المنافسة بين الوحدات وتحل نظام احتكار الدولة محل نظام المنافسة الكاملة ويكون سند قاعدة الملكية العامة هو جهاز التخطيط من حيث تخصيص الموارد الاقتصادية و استخداماتها المختلفة بدلا

من جهاز السوق الحر وبذاك تتولى الدولة اتخاذ القرارات الاقتصادية .

ثالثا : نظام الاقتصاد المختلط وفى ظل هذا النظام يقسم الاقتصاد الى القطاعات التالية: قطاع الخدمات العامة وتقوم الدولة فيه بدور الحارس و لا تعتبر قطاعات البنية الأساسية والأمن الداخلى والأمن الخارجى هى المجالات الرئيسية التقليدية لأنشطة قطاع الخدمات العامة وقطاع النشاط العام وينظر للدولة على أنها وحدة اقتصادية تقوم بأنشطة اقتصادية مناظرة لأنشطة القطاع الخاص وهذه الأنشطة الاقتصادية العامة تشكل جزءا لا يتجزأ من الخطط والبرامج الاقتصادية للدولة. قطاع النشاط الخاص وهو الذى يدار بمعرفة الفرد ووحدات الأعمال التى تتولى آليات السوق توجيهه وتسعى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن.

رابعا: اقتصاد السوق الحديث وهنا تختفى العلاقة المباشرة بين الدولة والنشاط الاقتصادى ويصبح الاعتماد على الآليات الحكومية بطريقة غير مباشرة عند الرغبة فى التأثير على مجريات الحياة الاقتصادية ويصبح للدولة دور فى مجالات معينة منها تدخل الدولة من جانب الاقتصادات الكلية لتحقيق العمالة الكلية و التوازن الاقتصادى الخارجى والتوزيع العادل وبالتالى النمو الاقتصادى.

وقدم د. محمود حامد مدرس بكلية التجارة جامعة حلوان ورقتين يدور محوراهما حول أهمية التجارة الإلكترونية وكيفية دعمها لتصبح ميزه تنافسية فى الصادرات المصرية .إن التصدير هو المحرك الأساسى للتنمية ولتفعيل هذا المحرك يجب إيجاد ميزة تنافسية فى إطار متطلبات السوق العالمية . ولذلك فان هناك ضرورة للإلمام والاهتمام بالتجارة الإلكترونية وتطبيقاتها. وحيث إن التجارة الالكترونية تساعد فى إتمام الصفقات التجارية دون الحاجة لانتقال الطرفين وبذلك يتم توفير كثير من الجهد والوقت والمال وزيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي عن طريق فتح أسواق جديدة للتصدير وهناك مجالات خدميه عديدة من خلال التجارة الإلكترونية تنعكس على هيكل التجارة الخارجية المصرية مثل الخدمات المصرفية الإلكترونية و الخدمات المتخصصة مثل الاستشارات المالية والخدمات المحاسبية، والتعليمية والطبية وخدمات النقل مثل حجز تذاكر السفر والفنادق وتسويق خدمات النقل الجوى ونظام الحجز بالكمبيوتر. ويرى د. محمود أنه ينبغى على مصر أن تبدأ فورا فى تحديث أنظمة التعامل التجارى والمالى وتوفير الخبرات القادرة على إدارة وتنفيذ الصفقات عبر السوق الإلكترونية والتى تتم فيها عمليات بدون تبادل الأوراق أو الوثائق مع ضرورة قيام البنوك بتطوير

آليات فتح الاعتمادات والتحويلات المصرفية، حيث إن للقطاع المصرفى دورا رئيسيا فى مختلف الأنشطة الاقتصادية وشركات الاستثمار حيث يساهم فى مسايرة التقدم. لذلك يجب توفير شبكة تكون بمثابة جسر إلكترونى بين البنوك وبين الشركات التجارية الخارجية. ويستلزم هذا الإطار الحديث تطويرا فى التشريعات الإدارية والتنظيمية والقانونية والمصرفية بحيث تستطيع القيام بالأدوار التالية:

١- القيام بدور السجل المركزى الإلكترونى لعماليات التبادل التجارى من خلال البنوك.

٢- تحقيق الترابط مع المؤسسات العالمية الشبيهة ومن ثم الاعتراف الدولى بالمعاملات الإلكترونية.

٣- المسئولية عن تطوير مبادئ و أدوات التبادل الملائمة مع التطورات الجديدة فى التجارة الإلكترونية.

ويرى د. محمود أنه قد تواجه التجارة الإلكترونية عقبات أخرى مثل:

- وجود صعوبة فى أسواق دولية مغلقة.

- صعوبة فى تحديد قيمة الخدمات المتاحة.

- صعوبة فى حماية سرية البيانات الشخصية للأفراد ومشكلة التشفير و يلاحظ أن حماية البيانات والتشفير الجيد أمر هام لتشجيع ثقة المتعاملين فى الأنظمة الرقمية و الشبكات الدولية.

- صعوبة فى حماية المستهلك من الغش والخداع والإعلانات المضللة عبر الانترنت.

- عدم الثقة فى العقد الإلكترونى والتوثيق الإلكترونى والتوقيع الإلكترونى.

- وجود صعوبة لكل دولة فى حق حماية الأخلاق العامة والنظام العام.

- وجود صعوبة فى المعاملة الضريبة للتجارة الإلكترونية.

- وجود صعوبة فى التقييم الجمركيي للبرامج الإعلامية للتجارة الإلكترونية.

- عدم وجود قاعدة معلومات متكاملة خاصة بالتجارة الخارجية لمتابعة الأسواق العالمية.

- عدم وجود خطوط اتصال ذات كفاءة عالية وبنية تحتية قوية فى مواقع الإنتاج و التسويق لاستيعاب اكبر كم من البيانات من حيث الصوت والفيديو مما يتسبب فى ضياع الصفقات الكبيرة.

وأخيرا عرض الباحث بعضا من الإحصائيات توضح زيادة عدد مستخدمى التجارة الإلكترونية بالمليون ذلك للاشاره الى استخدام التجارة الإلكترونية ومعالجة العقبات التى قد تعترض مسار هذا الاتجاة.

وفى الورقة التالية للدكتور محمود تعرض الى " المعلومات وصناعة البرمجيات فى الاقتصاد المصرى وسبل دعم الميزة التنافسية فى الصادرات من البرمجيات"

وتعتبر هذه الورقة تواصلا للورقة السابقة بحيث أن الباحث يستعرض إمكانية إنشاء صناعة البرمجيات فى مصر وكيفية اكتساب الميزة التنافسية فى تلك الصناعة و أوضح الباحث ان التطور السريع والهائل الحادث فى المعلومات وتكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها تؤثر كما وكيفا فى التقدم فى الأنشطة الاقتصادية ومنها التصدير، ولذلك قامت الدولة المتقدمة بالتخصص فى إنتاج وتصدير السلع والخدمات كثيفة المعلومات لا سيما الصناعات الإلكترونية والبرمجيات. وتستعد البلاد النامية كدولة شرق آسيا ودول نامية أخرى كالهند ودول شرق أوروبا إلى ذلك التطور ولقد بلغت صادرات الهند من البرمجيات عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ٢ مليار دولار ووصلت معدلات النمو السنوي فى هذا المجال فى الهند الى ٤٥ ٪ اى أعلى من اى صناعة أخرى فى الهند. ولذلك يرى البعض (د.سمير ابو الفتوح) إن من أهم الضرورات الحالية إنشاء وديان تكنولوجيا لجذب استثمارات فى مجال البرمجيات ومساندة الاقتصاد القومى لمواجهه تحديات القرن ٢١ ويتوقع ان تصل الصناعات التكنولوجية والمعلوماتية فى عام ٢٠٠٠ الى ١٢٠٠ مليار دولار. ومع احتلال سكان مصر نسبة ١٪ من جملة سكان العالم فيفترض ان يصل نصيب مصر من هذه الصناعة الى ١٢ مليار دولار. ان صناعة البرمجيات قادرة على ان تساهم مساهمة كبيرة فى تحقيق التنمية الاقتصادية. ويقترح د. محمود تبنى إستراتيجية جديدة وتقوم هذه الاستراتيجية على عدة محاور أهمها:

١- تنمية الطلب المحلى على هذا النوع من الإنتاج فى كافة وحدات الجهاز الحكومى والخاص.

٢- تحسين مستوى جودة الإنتاج.

٣- الاهتمام بالتسويق الدولى لهذه الصناعة التصديرية.

و فى بداية طريق التحدى لعقبات الانطلاق وضع مركز معلومات مجلس الوزراء خطة الهدف منها هو الوصول بصادرات مصر من البرامج الى ٥ مليار جنية بحلول عام ٢٠٢٠ ولتحقيق هذه الأهداف يتعين الاهتمام بالمحاور التالية:

١- تهيئة المناخ من خلال مجموعة من القرارات والتسهيلات الممنوحة للاستثمار فى هذا المجال.

٢- تنمية وتدريب الموارد البشرية وزيادة عدد المبرمجين ذوى المستوى العالى فى مصر ليصل من ١٢٠٠ الى ٣٠ الف مبرمج بعد خمس السنوات.

٣- وضع وتنفيذ برنامج لتعظيم وتشجيع استخدام البرامج المصرية المحلية.

٤- تشجيع القطاع الخاص وتجميع الشركات الصغيرة فى هذا المجال فى شكل مجموعة من المجتمعات العلمية وتنظيم هذه الشركات فى شركة قابضة كبيرة.

٥- وضع إستراتيجية متكاملة للتصنيع.

٦- إنشاء وديان تكنولوجيا لجذب الاستثمارات الضخمة ومساندة دعم الاقتصاد المصري.

٧- تضييق الفجوة التكنولوجية والتى قد تؤدى الى آثار سلبية على التقدم الاقتصادى المصرى.

٨- إقامة مدينة للبرمجيات.

٩- اختراق الأسواق العالمية بخدمة متكاملة من البرمجيات.

١٠- تنويع البرمجيات المتقدمة لخدمة قطاعات مختلفة.

١١- تنمية وزيادة الطلب المحلى على البرمجيات.

١٢- دفع كفاءة القوى البشرية وزيادة برامج التدريب الخاص بها.

والى جانب ذلك الرجوع الى الجوانب التقليدية :

١- اسعار الصرف. ٢- اسعار استيراد مستلزمات الانتاج والتصدير.

٣- ظروف التمويل. ٤- اسعار الفائدة.

٥- التامين على مخاطر التصدير. ٦ - المعاملة الضريبية.

ان صناعة المعلومات بشقيها المادى: صناعة الأجهزة والحاسبات الآلية والإلكترونية الدقيقة وأدوات التخزين من أقراص مرنة وصلبة وبشقها الآخر المتعلق بالبرامج والتطبيقات المختلفة أصبحت إحدى عوامل التنمية و التقدم الذى لا غنى عنه فى اى مجتمع .

و ينتج التغير التكنولوجي من جهود العلماء والباحثين وثمرة فكرهم ,ومن ثم فحماية حقوق هؤلاء المفكرين ذو أهمية قصوى.وذلك يتطلب بذل المزيد من الجهد فى هذا المجال و تعرف هذه الحقوق بحقوق الملكية الفكرية . وقدم ا. ياسر محمد جاد باحث بقسم اقتصادات التجارة الخارجية بجامعة حلوان ورقة عن" حماية الملكية الفكرية والنمو الاقتصادى فى مطلع القرن القادم".ومن تلك الورقة تم تحليل هذا الموضوع من خلال ثلاث نقاط أساسية وهى:

ا. مفهوم وخصائص وأدوات حقوق الملكية الفكرية.

ب. حماية حقوق الملكية فى القرن القادم.

جـ. تحليل العلاقة بين حماية الملكية الفكرية والنمو الاقتصادى .

إن الهيكل القانونى المستخدم لحماية الملكية الفكرية يقع فى خمس مجموعات أساسية : البراءات،الحقوق الخاصة الحديثة، حقوق المؤلف، الماركات التجارية، الأسرار التجارية. وتعد البراءات الأداة الرئيسية لحماية حقوق الملكية الفكرية فهى تمنع وتحظر على الآخرين الاستخدام بدون تفويض أو بيع أو صنع المنتج أو العملية التصنيعية إلا بموافقة صاحب البراءة. أما الملكية الفكرية فتعتبر إقليمية و يتيح هذا فرصة انتهاك قوانينها عن طريق صنع واستخدام أو بيع فى الدول الأخرى. ولذلك تم تدعيم ذلك بشبكة من المعاهدات الدولية لحماية تلك الحقوق سواء على المستوى العالمى أو الإقليمى. ويرى الكاتب أن اتفاقية حقوق الملكية الفكرية هى من صنع الدول المتقدمة ولقد نجحت فى نقل الحماية من المستوى المحلى الى المستوى الدولى بما يجعل الحماية موحدة متى انتهت الفترات الانتقالية المتفق عليها وذلك فى القرن القادم. واخيرا يرى الباحث ان القرن القادم هو قرن الحماية لحقوق الملكية الفكرية مما يساهم بالمزيد من الإنتاج و الاستثمارات سواء فى صورة مشروعات مشتركة

او تراخيص.

إن من أهم تحديات العقد القادم هو رفع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويتطلب ذلك الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادى إلى حوالى ٨٪ مع حلول عام ٢٠٠٠ ولتأثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالعديد من العوامل والمحددات وتعتبر اتفاقية الإجراءات الاستثمارية المرتبطة بالتجارة من أهم الاتفاقيات التى قد يكون لها تأثير إيجابى على تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر على مصر ولذلك قدمت ا. فاطمة محمد حسن مساعد باحث بمركز بحوث دراسات التنمية التكنولوجية ورقة عن اتفاقية إجراءات الاستثمارات المرتبطة بالتجارة وانعكاساتها على الاقتصاد المصرى.

وفى استعراض للبحث تناولت الباحثة بعض النقاط الهامة ومنها:

- مفهوم إجراءات الاستثمارات المرتبطة بالتجارة.
- المفاوضات التى أجريت حول الاتفاقية.
- تحليل اتفاقية الإجراءات الاستثمارية المرتبطة بالتجارة فى إطار نتائج أورجواى.
- محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- الاستثمار الأجنبى فى الدول النامية .
- انعكاسات اتفاقية إجراءات الاستثمارات المرتبطة بالتجارة على الدول النامية .
- انعكاسات اتفاقية إجراءات الاستثمارات المرتبطة بالتجارة على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى مصر.

و قد عرفت ا . فاطمة اجراءات الاستثمارات المرتبطة بالتجارة بمجموعه الإجراءات والسياسات المحلية التى تضعها حكومات الدول لتشجيع أو تحديد تدفق الاستثمار الأجنبي أو لتوجيهه الى بعض الصناعات أو بعض المجالات.

إن الهدف جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أهم المكونات الرئيسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى و التكيف الهيكلى. وذلك لمواجهة فجوة الموارد المحلية من ناحية والوصول بالاقتصاد القومى الى مرحلة الانطلاق من ناحية أخرى. ولقد بلغت فجوة الموارد المحلية كنسبة من

الناتج المحلى الإجمالى ٣و١٨ ٪فى عام ٩١/٩٠ ثم وصلت إلى ٦و٥ ٪فى عام ٩٥/٩٤ ويتم تمويل هذه الفجوة عن طريق القروض او الاستثمار الأجنبى المباشر. وترى الباحثة أن نصيب مصر من الاستثمارات الأجنبية الموجهه الى الدول النامية ضئيل جدا على الرغم من توفير العديد من المزايا للمستثمر الأجنبى. وتقترح الباحثة أنه يمكن جذب المزيد عن طريق :

١- القضاء على البيروقراطية التي يعانى منها المستثمر الأجنبى، و المتمثلة فى تحديد جهات الاختصاص المسئولة عن منح الموافقات والتراخيص.

٢- توفير البيانات الصحيحة عن فرص الاستثمارات المتاحة فى مصر، وتقديم المشورة الفنية لرجال الأعمال والمستثمرين عند تقييم الجوانب الفنية والاقتصادية للمشروعات.

٣- العمل على تنشيط سوق المال والنقد.

٤- العمل على تشجيع المزيد من رؤوس الأموال العربية للاتجاه الى مصر.

٥- تحسين مستوى البنية الأساسية.

٦- العمل على استقرار السياسات الحكومية والعمل على ثبات سياسات الاستثمار والتشريعات المالية والضريبية وقوانين حماية البراءات والاختراعات.

٧- العمل على تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى.

ونرى انه فى تسلسل عرض الأوراق الاقتصادية نجد أن للتنمية البشرية حيزا لابأس به .فلقد ركز الدكتور محمد عباس محمد مساعد باحث بمركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية فى دراسته على أن الحاجة الى فكر تنموى جديد يجعل الإنسان هو الهدف النهائى لعملية التنمية، ثم توالى ظهور نظريات وإستراتيجيات التنمية المختلفة مثل نظريات توزيع الدخل وفكرة رفاهية الدولة . وفى مطلع التسعينات ظهر مفهوم احدث لمفهوم التنمية الاقتصادية وهو ان التنمية الاقتصادية كانت دائما تستهدف القضاء على الفقر الشامل و القضاء على الفقر السياسى (ضعف المشاركة السياسية) والقضاء على الفقر الاجتماعى (اى زيادة درجة التعاون والتميز سواء جغرافيا او نوعيا). وتقاس التنمية البشرية بمتوسط قومى يدعى دليل التنمية البشرية ويبنى على ثلاثة مؤشرات نمطية وعرضهم كالتالى:-

- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى .

- العمر المتوقع عند الميلاد.

- معدل القراءة والكتابة بين البالغين.

وتتراوح قيمة دليل التنمية البشرية ما بين الصفر (الحد الأدنى) والواحد الصحيح (الحد الأعلى) ويشير التقرير الدولى للتنمية البشرية لعام ١٩٩٤، أن مؤشر التنمية البشرية فى مصر بلغ ٤٤٤، وهى تحتل المرتبة ١٢٤ بين ١٧٤ دولة ولقد ارتفع ذلك المؤشر ليصبح ٦٣١، عام ١٩٩٥، وبذلك احتلت مصر المرتبة ١٠٧ بين ١٧٤دولة وبذلك تصنف بأنها دولة ذات تنمية بشرية متوسطة.

ويرى الكاتب ان السياسات الواجبة للتنمية ثلاثة أنواع (سياسات التنمية الانتقالية الشاملة، السياسات الانتقالية الموجهة لفئات معينة ,السياسات الانتقالية على الخدمات الصحية و التعليمية و الخدمات الاجتماعية) ويوصف مستوى السياسات الانتقالية من خلال قياس حصة الإنفاق التى تخصصها الحكومة فى الميزانية لهذه الخدمات من الناتج القومى الإجمالى او الناتج المحلى الإجمالى. ويجب التمييز بين أنوع الإنفاق داخل قطاع من قطاعات المجتمع ليوضح هيكل الإنفاق داخل قطاع اجتماعى معين، ويقدم بيانات اكثر تفصيلا من مجرد توزيع إجمالى ميزانية الدولة على القطاعات الاجتماعية المختلفة. فعلى سبيل المثال يجب أن يتم توضيح هيكل الانفاق على قطاع التعليم بحيث يتم تحديد الانفاق على التعليم الابتدائى، والتعليم الثانوى، والتعليم الجامعى كل على حده.

ولذلك يجب ان تضاعف جهود مصر لتحقيق التنمية المستدامة و المتواصلة وهذا من خلال تطوير مؤسسات التخطيط القومى وزيادة التنسيق والتوازن بين الهيئات المختلفة المركزية والمحلية والتركيز على زيادة الإنفاق الاجتماعى على محدودى الدخل وتنمية قدراته ورفع مستوى الرعاية الصحية .

وأخيرا يختتم هذا القسم بعرض اتفاقية الشراكة القائم على فلسفة الاقتصاد الحر وآليات السوق وتزايد دور القطاع الخاص. وقامت الدكتورة ابتسام محمد عبده فراج مساعد باحث بمركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية بعرض بحث عن الإطار التحليلى لاتفاقية الشراكة بين مصر وكل من الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة الأمريكية. ويهدف هذا البحث الى عرض الإطار التحليلى لاتفاقية الشراكة. وتوضيح بعض جوانب هذه الاتفاقيات المزمع توقيعها بين الأطراف

المشاركة وقسمت الورقة إلى قسمين أساسيين

أولا: اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية.

ثانيا: اتفاقية الشراكة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية.

وترى الكاتبة أن العلاقة بين مصر والاتحاد الأوروبى تتسم بعدة صلات جغرافية وتاريخية. ولقد بدأت العلاقة بين مصر والاتحاد الأوروبى منذ عقدين تقريبا من خلال اتفاق التعاون الشامل بين مصر والجماعة الاقتصادية الأوروبية عام١٩٧٧، والتى قدمت لمصر تيسيرات تجارية فى صورة إعفاء الصادرات الزراعية من الرسوم الجمركية وأيضا التعاون المالي فى شكل منح وقروض. وفى بداية عام ١٩٩٣ وجه الاتحاد الأوربي دعوة الى مصر لوضع إطار جديد لعلاقات تحرير للتجارة و إقامة حوار سياسي وتوسيع نطاق العلاقات لتشمل كافة أوجه ومجالات التعاون الممكنة. وفى عام ١٩٩٦ انتهى عقد البورتوكولات الأربعة للتعاون الفنى والمالى مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية. ونرى أن للاتحاد الأوروبي دوافع للتعاون مع مصر ومنها:

١- قرب الحدود الأوروبية من مصر.

٢- زيادة الحاجة الى قناة السويس.

٣- أهمية الدور المصرى كمحور للربط بين الاتحاد الأوروبى ودول متوسطية أخرى.

٤- رغبة المجموعة الأوروبية فى التعامل مع السوق المصرية، فى ضوء الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية، التى تقوم بها مصر وتوجهها نحو تنشيط القطاع الخاص والاعتماد على آليات السوق.

٥- تعتبر مصر إحدى الدول المؤثرة فى العلاقات الاقتصادية والسياسية فى منطقة الشرق الأوسط،كما ان العلاقات المصرية الأوروبية علاقات قوية قائمة على قاعدة من المصالح المتشابكة، وكذلك هى علاقات متعددة الجوانب والمجالات.

ومع تنفيذ اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية نجد أن على الحكومة المصرية دورا كبيراً خلال تهيئة الإطار العام السياسى والاقتصادى والاجتماعى وذلك لدفع عملية النمو وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودعم قدراتها التنافسية بتطبيق البرنامج الشامل للإصلاح الاقتصادى وتصحيح الاختلالات الهيكلية ودفع كفاءة العرض وزيادة الخدمات وإحداث طفرة فى حجم الاستثمارات

وإضافة طاقات إنتاجية جديدة ودفع معدلات النمو. أما بالنسبة لاتفاقيات الشراكة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية فلقد بدأت المباحثات المتعلقة بالشراكة منذ سبتمبر ١٩٩٤ (المزمع توقيعها بين الأطراف المشاركة) وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

١- التعاون الحكومى وعلى مستوى القطاع الخاص لتحقيق ا لنمو وزيادة فرص الاستثمار.

٢- التركيز على زيادة حجم الأعمال بين الجانبين المصرى الأمريكى، خاصة فى مجالات نقل التكنولوجيا والاستفادة من الدعم الحكومى الذى يقدم فى هذا المجال.

٣- تهيئة المناخ والبيئة اللازمة للاستثمار والأعمال والقضاء على العقبات والصعوبات التى تواجه الاستثمارات الخاصة.

٤- الاهتمام بالمستثمرين الأمريكيين المرتقبين، وتشجيعهم على تقديم الاستثمارات، بما يؤدى الى نمو القطاع الخاص المصرى.

وختاما ترى الباحثة انة يجب الحرص على عدم تعارض الشراكة المصرية الأمريكية مع العلاقات والمصالح العربية والتركيز على المشروعات المرتبطة بتدعيم التعاون الاقتصادى والتجارى.

أما القسم الثانى الخاص بالبحوث الزراعية فقدم من خلال أربعة أبحاث. ان قطاع الزراعة يعتبر من أهم القطاعات الرائدة فى الاقتصاد القومى المصرى حيث يساهم بنحو خمس الناتج المحلى الإجمالى، وبالإضافة الى ذلك فإن قطاع الزراعة مجال عمل رئيسى لحوالى نصف تعداد السكان لمصر. وهو الركيزة الأساسية لتأمين احتياجات الشعب المصرى من الغذاء. وفى هذا المجال قدم د. موسى عبد العظيم رئيس قسم الاقتصاد الزراعى بحثا عن الآفاق المستقبلية للزراعة المصرية فى ضوء بعض المتغيرات الاقتصادية المعاصرة. يهدف البحث إلى ضرورة تبنى سياسة الإصلاح الاقتصادى والتعريف بسياسات التنمية الزراعية وتأثير ذلك على المستويين الجزئى والكلى.

وترى الدراسة أن البحوث الزراعية تعد احدى الأدوات لتحقيق استراتيجية التنمية الزراعية، وتعتمد إستراتيجية البحوث الزراعية على استحداث التكنولوجيا التى تؤدى الى زيادة إنتاجية المحاصيل الزراعية، والإنتاج الحيوانى كما ونوعا، وهكذا التكنولوجيا الخاصة بالتوسع الزراعى الأفقى مع المحافظة على البيئة، وذلك على أساس ومبادئ اقتصادية تراعى الاستغلال الأمثل

للموارد الاقتصادية الزراعية والحصول على أقصى إنتاج من الوحدة المتاحة من موردى الأرض والمياه اللذين يعتبران من أهم محددات التنمية الزراعية، وإذا كانت زيادة الإنتاج الزراعى هى الهدف الرئيسى لاستراتيجية الزراعة، فان استراتيجية البحوث تسير فى نفس الاتجاه لتحقيق هذا الهدف عن طريق البحث والتكنولوجيا والإرشاد والتدريب فى جميع فروع الإنتاج الزراعى مع التركيز على البحوث التسويقية التى تؤدى إلى تقليل الفاقد وتحسين نوعية المحاصيل، وهذا ينعكس بدوره على تشجيع ونمو الصادرات الزراعية وهى إحدى الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية المصرية. ويعد المحور البيئى أحد المحاور الرئيسية فى استراتيجية البحوث الزراعية سواء من الناحية الفنية أو الاقتصادية وذلك لضمان عدم تلوث البيئة.

وتركز استراتيجية البحوث الزراعية على :

- زيادة الكفاءة وتعظيم العائد من وحدة الأرض.
- زيادة إنتاجية الفدان.
- زيادة الإنتاجية الحيوانية.
- وضع قاعدة البيانات والمعلومات .
- مراقبة جودة التقاوى .
- ترشيد استهلاك مياه الرى والتوسع فى استخدام نقل عناصر التكنولوجيا الزراعية.

وفى البحث الثانى فى مجال الزراعة قدم د. احمد حسين عبد الباقى رئيس قسم بحوث العينات استخدام أسلوب المعاينة الإحصائية فى تقدير الإنتاج من دجاج اللحم بمحافظ الغربية عام ١٩٩٨ .

كما عرض د. وجيه قدرى محمد و د. ميلاد شندى سعيد بحثا عن التقنية المستحدثة فى التسميد الفوسفاتى لزيادة إنتاجية محصول فول الصويا اقتصاديا تحت ظروف الأرض الجديدة.

واخيرا عرض ا. احمد حسن أمين محمد محمود باحث بمركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية ورقة عن تحديات التنمية الزراعية فى مصر فى ضوء الثورة التكنولوجية الثالثة. ويهدف البحث الى دراسة وتحليل تحديات التنمية الزراعية المحلية فى إطار الثورة التكنولوجية

الثالثة ,وذلك بهدف التعرف على مدى الدور الذى تلعبه التنمية الزراعية فى إحداث التنمية الاقتصادية فى مصر . وفى سبيل تحقيق ذلك الهدف يسعى البحث الى التعرض لدراسة مفهوم التنمية الزراعية وأنواعها، ودور التكنولوجيا المستحدثة فى التنمية الزراعية ، فضلا عن التعرض للآثار المحتملة على التنمية فى ظل تحديات الثورة التكنولوجية الثالثة.

وركز القسم الثالث على البحوث فى مجال البيئة . بدءا ببحث عن حماية البيئة من أتربة الممرات الجانبية لأفران إنتاج الأسمنت. قدم البحث د. هانى عبد الرحمن مدرس الهندسة البيئية بجامعة حلوان. و اعد ا. خالد عبد الوهاب البندارى مساعد باحث بمركز البحوث ودراسات التنمية التكنولوجية بجامعة حلوان البحث الثاني عن التلوث البيئى مع التركيز على الآثار والحلول. قسم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسية . تناول المحور الأول المفاهيم الرئيسية المرتبطة بالبيئة وعرض المحور الثانى التلوث البيئى وأشكاله مع التركيز على التلوث الصناعى فى منطقة حلوان واخيرا تعرض المحور الثالث لآثار التلوث البيئى(الآثار الاقتصادية) واختتم البحث بتبيان دور الفكر الاقتصادي فى مجال حماية البيئة من التلوث.

البحث الثالث فى هذا القسم تحدث عن منطقة حلوان والتلوث الذى تتعرض له وكيفية حماية تلك المنطقة اعداد ا. محمد عشرى حسن البدرى مساعد باحث بمركز البحوث ودراسات التنمية التكنولوجية بجامعة حلوان يرى الباحث ان منطقة حلوان من المناطق التى تنبعث منها كميات هائلة من الغازات المتطايرة، كما ان المخلفات الصناعية لها آثار بيئية خطيرة. كما يرى الباحث ان ذلك التلوث له أثار سلبية على العنصر البشرى وبالتالى فانه يؤثر على درجة التقدم الاقتصادى. يقول الباحث ان الحل الأمثل لهذة القضية هو التحكم فى منبع التلوث والحرص على زراعة النباتات خاصة النخيل والجازورينا ثم التعاون الدولي لدعم مكافحة التلوث. وفى نفس الموضوع تطرق أ.د سامى عفيفى حاتم الى المنهج العلمى لحماية البيئة من أتربة الممرات الجانبية بشركات الأسمنت الثلاث ثم تعرض الباحث الى النواحى المختلفة لحل هذه المشكلة وختاما توصل البحث الى اقتراحات و توصيات لحل هذه المشكلة منها إفساح المجال للجامعات والمراكز البحثية للتشخيص واقتراح الحلول العلمية واتفاق شركات الأسمنت الثلاث لتمويل البحوث والدراسات وأخيرا دخول شركات الأسمنت فى ترتيبات ثلاثية لاقامة فرن مشترك .

وتناول القسم الرابع البحوث فى مجال الفنون و قدمت فى هذا الشأن أوراق عديدة تناقش

المستقبل و تأثير العولمة على المفهوم الجديد فى مجال الفن . اما القسم الأخير وهو بحوث فى العلوم الطبيعية فمن بين الدراسات التى قدمت فى هذا المجال أولا عرض د. جوزيف صدقى بحثا بعنون دراسة شفافية الهواء فى بعض المواقع من جمهورية مصر العربية. ثانيا قدم د. سمير نوار عبد الشهيد دراسة عن التلوث الضوئى الصادر من مدينتى القاهرة والسويس عنوانه " الطاقة الكهربائية المفقودة". ثالثا عرض د. جوزيف صدقى دراسة عن شدة الاستضاءة والتغيرات القريبة من مدار السرطان لخطوط عرض مختلفة لدوائر الكسوف. رابعا قدم د. سمير نوار عبد الشهيد بحثا عن مخاطر الزلازل والتنمية العمرانية بميناء نويبع. خامسا قدمت د. رباب هلال عبد الحميد بحثا عن التلوث الجوى وتأثيره على كميات الطاقة التى تصل الى الأرض. واخيرا أعد د. تعيلب بحثا عن استخدامات تقنيات الأقمار الصناعية فى قياسات تحركات القشرة الأرضية حول بحيرة ناصر.